

الجمعية العامة الدورة الستون  
البند ٦١ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/60/500)]

١٣٠/٦٠ - تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة  
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل<sup>(١)</sup> والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(٢)</sup> وكذلك إجراء حوار عالمي متواصل بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٣)</sup> والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) القرار د١ - ٢/٢٤، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

الاستثنائية للأمم المتحدة، بما فيها الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>؛

٢ - تحيط علما أيضا مع التقدير بالتقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥<sup>(٦)</sup> وإحدى نتائجها الرئيسية ومفادها أنه لا يمكن المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية دون مواجهة التحديات الناجمة عن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأن التقاعس عن مواجهة التحديات الناجمة عن عدم المساواة يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لجميع الناس أمرا بعيد المنال ويفت في منعة المجتمعات والبلدان والمناطق أمام التقلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخطيرة؛

٣ - ترحب بنتائج استعراض العشر سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي أجري خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠٠٥<sup>(٧)</sup>؛

٤ - ترحب أيضا بتأكيد الحكومات مجددا إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج العمل<sup>(٨)</sup>، ولا سيما القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتقوية الاندماج الاجتماعي لإقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

٥ - تؤكد من جديد الاعتراف بأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٩)</sup>، أمران يعزز كل منهما الآخر، وأن التزامات كوبنهاغن

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) A/60/80.

(٦) A/60/117.

(٧) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٦ (E/2005/26)، الفصل الأول، الفرع ألف؛ وانظر أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٢٣٤.

لها أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إزاء التنمية يكون متماسكا ومتمحورا حول احتياجات الناس؛

٦ - تسلم بأنه في حين أن الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة خلال السنوات العشر الماضية سوف تعزز التنمية الاجتماعية فإن الأمر سيتطلب أيضا إضفاء القوة والفعالية، دوليا وإقليميا، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الإنصاف في المجتمعات؛

٧ - تسلم أيضا بأن المفهوم الواسع للتنمية الاجتماعية، الذي تم تأكيده في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، أصبح ضعيفا في مجال وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وأنه، في حين تحتل مسألة القضاء على الفقر موقع الصدارة في السياسات الإنمائية والخطاب الإنمائي، ينبغي أن يولى أيضا مزيد من الاهتمام للالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمر القمة الذي عقد في كوبنهاغن، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بالبطالة والاندماج الاجتماعي، اللتين تضررتا بدورهما من الفصل العام بين وضع السياسات الاجتماعية ووضع السياسات الاقتصادية؛

٨ - تشدد على أن سياسات القضاء على الفقر ينبغي أن تنص على معالجة أسبابه الجذرية والهيكلية ومظاهره، وعلى أن هناك حاجة إلى إدماج تدابير الإنصاف والحد من أوجه اللامساواة في تلك السياسات؛

٩ - تؤكد من جديد الالتزام بسياسات العمالة التي تشجع توفير التوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع في ظل الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتؤكد من جديد أيضا على أن عملية إيجاد فرص العمل ينبغي أن تدمج في صلب سياسات الاقتصاد الكلي؛

١٠ - تؤكد من جديد أيضا أن سياسات الاندماج الاجتماعي ينبغي أن تهدف إلى تقليل أوجه اللامساواة، وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية، وزيادة المشاركة والاندماج من جانب الجماعات الاجتماعية، والتصدي للتحديات التي تمثلها العولمة والإصلاحات التي يتطلبها السوق بالنسبة للتنمية الاجتماعية وذلك كي يستفيد جميع الناس في جميع البلدان من العولمة؛

١١ - تؤكد من جديد كذلك على أن لجنة التنمية الاجتماعية ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين وعلى أنها تعمل باعتبارها محفل الأمم المتحدة الرئيسي لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، وتشجع الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمجتمع المدني على تعزيز دعمها لأعمالها؛

١٢ - **تؤكد من جديد** الالتزامات التي جرى التعهد بها تحت عنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة في أفريقيا" في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>، وتشدد على النداء الموجه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق داخل إطار منظومة الأمم المتحدة والجهود المستمرة الرامية إلى مواءمة المبادرات الحالية بشأن أفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب في أعمالها للأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٨)</sup>؛

١٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وأنه لا مغالاة في التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وتشدد على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما يشمل إنشاء آليات مالية جديدة حسبما يكون ملائما، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتعزيز أنظمتها الديمقراطية؛

١٤ - **تؤكد من جديد كذلك**، في هذا السياق، أن التعاون الدولي له دور أساسي في مساعدة البلدان النامية، وبينها البلدان الأقل نمواً، على تعزيز قدرتها الإنسانية والمؤسسية والتكنولوجية؛

١٥ - **تؤكد من جديد** أن التنمية الاجتماعية تتطلب المشاركة النشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية، بما يشمل منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغيرة، وأن الشراكات فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة قد أصبحت، بشكل متزايد، جزءاً من التعاون الوطني والدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية، وتؤكد من جديد أيضا أن الشراكات فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، داخل البلدان، يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

١٦ - **تشدد على** مسؤولية القطاع الخاص، على كل من المستوى الوطني والدولي، بما يشمل الشركات الصغيرة والكبيرة والشركات عبر الوطنية، ليس فقط بالنسبة للآثار الاقتصادية والمالية لأنشطتها بل أيضا بالنسبة للآثار الإنمائية والاجتماعية والجنسانية

(٨) A/57/304، المرفق.

والبيئية لتلك الأنشطة، والتزاماتها تجاه عمالها والمساهمين فيها بتحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل التنمية الاجتماعية، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة، داخل منظومة الأمم المتحدة وبمشاركة من جميع الجهات ذات الصلة صاحبة المصلحة، بشأن مسؤولية الشركات ومسئولتها، بما يشمل اتخاذ إجراءات لمنع الفساد أو مقاضاة من يمارسونه؛

١٧ - تدعو الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظمات الحكومية الدولية، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج التزامات كوبنهاغن والإعلان المتعلق بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٧)</sup> ضمن برامج عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما يتمخض عنها من إنجازات؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً عن المسألة.

الجلسة العامة ٦٤

١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥